الصباح الاقتصادية
12
العدد 2311 - السنة الثامنة
الأربعاء 29 محرم 1437 - الموافق 11 نوفمبر 2015
Wednesday 11 November 2015 - No.2311 - 8th Year

أصول قطاع التمويل الإسلامي العالمي تتجاوز 1.87 تريليون دولار

الهاشل: التحديات الرئيسية تعزز أهمية الرقابة التحوطية وتطوير السوق

شهد التمويل الإسلامي توسعاً سريعاً يعكس قدرته على تلبية الطلبات المتغيرة من الأفراد ومؤسسات الأعمال، ويشجع النمو على نحو أشمل وبمعدلات أعلى.

وفقاً لأحدث التقديرات، فإن أصول قطاع التمويل الإسلامي العالمي تتجاوز 1.87 تريليون دولار، بارتفاع كبير مقارنة بما قيمته 150 بليون دولار في منتصف التسعينيات من القرن الماضي. وقبيل مؤتمر «التمويل الإسلامي: تلبية الطموحات العالمية» المقرر عقده اليوم بمدينة الكويت، تحدث محافظ بنك الكويت المركزي، دكتور محمد الهاشل، عن الدور الذي يلعبه التمويل الإسلامي في النظام المالي العالمي في الوقت الحاضر.

وأكد الهاشل أن الغرض من مؤتمر التمويل الإسلامي، رغم أن حصة التمويل الإسلامي من إجمالي الأصول المالية العالمية لا تزال صغيرة، إلا إن دوره في النظام المالي العالمي يكتسب أهمية خاصة. لذلك، فإن مؤتمر التمويل الإسلامي يمكن أن يشكل منتدى للحوار العالمي يبحث في تطوير رؤية للنمو المستدام لقطاع التمويل الإسلامي، ويساهم في تهيئة الأجواء للعمل المستمر بهدف الاستفادة من الكفاءات الرئيسية للتمويل الإسلامي والتي من شأنها أن تجعل تحقيق النمو المستدام في المتناول.

وعن القضايا والموضوعات الرئيسية التي سيناقشها المؤتمر أوضح الهاشل أن الموضوع الأول الذي سيطرح على مائدة مناقشات المؤتمر هو زيادة الشمول المالي من خلال الحصول على التمويل اللازم لتحفيز الاقتصاد وتحسين الحياة الاجتماعية لمن لم تصلهم هذه الخدمات. وتشير الأبحاث إلى أن أكثر من ثلث سكان العالم، أي حوالي 2.5 مليار نسمة، لا يحصلون على خدمات مالية رسمية. لذلك، يمكن للتمويل الإسلامي أن يساعد في معالجة هذا الوضع من خلال تشجيع التمويل الإسلامي صغير الحجم Islamic microfinance، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتأمين التكافلي صغير الحجم (التأمين الجماعي، حيث يشارك المساهمون بأموالهم للحماية من الخسارة أو الضرر). إن تحسين الشمول المالي يتطلب زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية الأساسية، وإنشاء بيئة رقابية مساندة، ورفع مستوى الوعي بين الجمهور بالأمور المالية.

ويناقش الموضوع الثاني سبل تقوية الإشراف والرقابة لتعزيز الاستقرار المالي. وفي دراسة حديثة لصندوق النقد الدولي، لوحظ أن واضعي المعايير الإسلامية، ومنهم مجلس الخدمات المالية الإسلامية، قد وضعوا «قواعد الطريق» Rules of The Road، بيد أن هذه المعايير لا يتم تطبيقها بشكل موحد ومتناسق. وهناك مخاوف من أن هذا الاختلاف قد يعوق تطور التمويل الإسلامي، ومن ثم يؤدي إلى الانكشاف على المخاطر. لذلك، فإن هناك حاجة ملحة لمواصلة بذل الجهود بهدف تعديل وتحسين الأطر الرقابية للمؤسسات المالية الإسلامية بما يتفق مع توصيات كل من لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، إلى جانب تطبيقها بتناسق أكبر.

أما الموضوع الثالث، فسوف يغطي تطوير سوق الصكوك (وهي الصيغة الإسلامية المعادلة للسندات) وأدوات التمويل الإسلامية الأخرى طويلة الأجل لتمويل البنية التحتية وتحقيق التنمية المستدامة. وتتميز الصكوك بإمكانات تجعلها مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، ولها أهمية متزايدة لدى الجهات التشريعية لغرض تطبيق معايير السيولة الرقابية ومعيار كفاية رأس المال (بازل 3) الصادرة عن لجنة بازل. ومع ذلك، فإن تطوير سوق الصكوك يستلزم إدخال مزيد من التعديلات على الأطر القانونية والرقابية وأطر الإفصاح، وتدعيم البنية الأساسية ومنها تطوير سوق ثانوية لهذه الأدوات.

وأشار الهاشل إلى أن هناك الكثير من عوامل النجاح الرئيسية التي أدت إلى نمو التمويل الإسلامي مؤخراً، وأود أن أسلط الضوء على بعض منها:

• أولاً، إن خصائص التمويل الإسلامي، مثل مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر، والاستثمارات ذات المسئولية الاجتماعية والمستدامة بيئياً، وربط التمويل بالأنشطة الاقتصادية الحقيقية، قد شهدت نمواً ملحوظاً بعد الأزمة المالية العالمية في 2008، وقدمت بديلاً لمنتجات مالية تقليدية أكثر.

• ثانياً، لا يزال الطلب على المنتجات والخدمات المالية الموافقة لأحكام الشريعة الإسلامية في تزايد (سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، أو لغرض مشروعات البنية التحتية)، وذلك في الدول الإسلامية وغير الإسلامية على حد سواء. وأدى ذلك إلى دخول عدد كبير من المؤسسات في مجال التمويل الإسلامي للمرة الأولى، بعض منها بنوك تقليدية تسعى لكسب حصة في سوق واعدة من خلال عمليات نوافذها الإسلامية.

• ثالثاً، تطوير سلسلة عريضة من المنتجات والأدوات المبتكرة من قبل المؤسسات المالية الإسلامية. وقد أدى هذا الابتكار أو الإبداع إلى تقديم خدمات إضافية للعملاء، ولكن نتج عنه – في الوقت نفسه – بعض التحديات لهذه المؤسسات، وللجهات الرقابية عليها.

• رابعاً، إن وجود إطار رقابي مساند وبنية أساسية فعالة يعتبر عاملاً رئيسياً لتطوير التمويل الإسلامي، ويمكن أن نلمس ذلك في كثير من الدول حيث تم إدخال التعديلات القانونية والرقابية الضرورية المنظمة للتمويل الإسلامي.

ورغم هذه التطورات الإيجابية، فما زالت الصناعة في حاجة إلى مزيد من التطوير، والمهام المطلوبة كبيرة وطيئة بالتحديات. وسوف نشهد ما إذا كان هذا النجاح سوف يستمر، وخصوصاً في ظل التراجع الأخير في أسعار النفط. فتحقيق النمو المستدام والنجاح مستقبلاً يتطلب حتماً إبداعاً مستمراً وجهوداً جماعية من قبل جميع المهتمين.

وعن التحديات الرئيسية التي تواجه التمويل الإسلامي أشار الهاشل إلى أن التمويل الإسلامي يواجه تحديات مختلفة بدرجات متفاوتة من الصعوبة، إلا أن أهم تحديين، ولكنهما متداخلين، هما: الأول ويتعلق بتطور السوق، والثاني يتعلق بإنشاء نظم رقابية وإشرافية قوية.

بالنسبة لتطوير السوق، فرغم المراحل التي قطعها التمويل الإسلامي حتى الآن، إلا أن معدل الانتشار لا يزال منخفضاً – وتشير الدراسات إلى إن نسبة الأصول المالية إلى إجمالي الأصول المالية العالمية تبلغ 1% فقط. إضافة إلى ذلك، لا يزال هيكل قطاع التمويل الإسلامي يركز على البنوك، كما يتركز جغرافياً في دول قليلة فقط.

من جهة أخرى، تواجه أيضاً تحديات رقابية وإشرافية تتعلق بالتأسيس للتمويل الإسلامي بما في ذلك بناء بيئة إشرافية ورقابية وقانونية، وإطار عمل مناسب للمحاسبة والتدقيق، وبنية أساسية مساندة للسوق المالي، وبناء القدرات. وتعتبر مواجهة التحديات ضرورة أساسية ومتطلبات مسبقة لنجاح تطوير التمويل الإسلامي.

ونواجه أيضاً عدد من التحديات الرقابية الأكثر تغيراً يطبيعتها مثل التأكد من تكافؤ القرض التمويلية، وتطبيق حزمة إصلاحات بازل 3، وإيجاد تكامل بين التعليمات التحوطية الكلية والجزئية، وتعزيز الإشراف عبر القطاعات وعبر الحدود، وشبكات الأمان الاقتصادية وأنظمة الإعسار والتصفية.

جدير بالذكر أن كل جمهور المهتمين، بما في ذلك المؤسسات المالية الإسلامية والسلطات الرقابية، على دراية بهذه التحديات المستمرة وبضرورة اتخاذ خطوات جادة في سبيل مواجهتها. ومع ذلك، يجب أن نأخذ في الحسبان أن تطوير السوق وتحسين النظم الرقابية هي عمليات مستمرة في ظل احتياجات القطاع المتغيرة وبيئات الاقتصاد الكلي والديموغرافي.

وأوضح الهاشل أن صندوق النقد الدولي يلعب دوراً أساسياً في التمويل الإسلامي، وعلى وجه التحديد في إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية. كما جاء إنشاء مجموعة العمل المشتركة بين الإدارات للتمويل الإسلامي ليعكس اعتراف الصندوق بأهمية التمويل الإسلامي للكثير من أعضاء الصندوق، بما في ذلك تأثيره الواسع على الاستقرار المالي. ورغم الكثير من المساهمات الملموسة من جانب صندوق النقد الدولي في مجال التمويل الإسلامي، إلا إنني أرى أن مهمة الصندوق تكمن في لعب دور أكثر فاعلية وأهمية بالنسبة للتمويل الإسلامي في المجالات التالية:

• تقديم استشارات حول السياسات وبناء القدرات على نطاق أوسع شمولية. وفي هذا الصدد، فإن المساندة الفنية والتدريب الفني من شأنها مساعدة الدول في سعيها لتعزيز الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية الإسلامية، وتطوير أسواق محلية للصكوك. ويجب أن تركز مهمة الصندوق على طرح مجموعة من الممارسات الرقابية في مجالات مثل السيولة وحوكمة الرقابة الشرعية، في إطار تحقيق قدر أكبر من التوافق في التطبيق.

• العمل على تحقيق مزيد من توافق معايير التمويل الإسلامي مع المعايير المالية الدولية لتعزيز الاستقرار المالي وتحسين الأطر الرقابية التحوطية في مختلف الدول في إطار المشاورات الاقتصادية السنوية لصندوق النقد الدولي وبرامج تقييم القطاع المالي. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المناسب أن يأخذ الصندوق بالاعتبار تطبيقات التمويل الإسلامي في الدول الأعضاء التي تتزايد فيها أهمية قطاع التمويل الإسلامي.

• تسهيل تقييم الرقابة والإشراف على قطاع المصارف الإسلامية من خلال تطبيق مبادئ مجلس الخدمات المالية الإسلامية الأساسية حول الرقابة على التمويل الإسلامي. وتهدف هذه المبادئ إلى طرح إطار عمل لتقييم جودة الإطار الرقابي والإشرافي على قطاع المصارف الإسلامية.

وأضاف الهاشل أن النظام المالي في الكويت يعتمد بدرجة كبيرة على البنوك، حيث يمثل القطاع المصرفي حوالي 84% من القطاع المالي المحلي. وتعود جذور التمويل الإسلامي في الكويت إلى العام 1977 مع إنشاء أول بنك إسلامي، وهو بيت التمويل الكويتي. ومنذ ذلك الحين، يشهد القطاع المصرفي الإسلامي في الكويت نمواً كبيراً إذ يشكل حالياً حوالي 39% من إجمالي النظام المصرفي في الدولة.

وقد لعب بنك الكويت المركزي دوراً محورياً في تأسيس مجلس الخدمات المالية الإسلامية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة، وهو عضو مؤسس لكلا المؤسستين. ولا يزال بنك الكويت المركزي يواصل دوراً فاعلاً في أنشطتهما من خلال عضويته في مجالس الإدارة والمشاركة في مجموعات العمل واللجان الفنية للمساهمة في تطوير الأسواق الإسلامية والأطر الرقابية للتمويل الإسلامي مستنداً إلى خبراته الطويلة في هذا المجال.

وقد تم استيعاب الطلب المتزايد في السوق على التمويل الإسلامي من خلال وضع السياسات الرقابية الملائمة. ففي عام 2003، أضاف بنك الكويت المركزي قسماً خاصاً بالبنوك الإسلامية إلى القانون الحالي رقم 32 لسنة 1968 بشأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، كما عمل على وضع سياسات وإجراءات رقابية وإشرافية تحوطية للتمويل الإسلامي، مما يعكس رؤيتنا بأن البنوك الإسلامية، رغم تفردها في هيكلها، تظل جزءاً لا يتجزأ من القطاع المالي، وفي حاجة لتنظيم خدماتها من خلال المظلة الرقابية والإشرافية. ومما لا شك فيه أن هذه التشريعات كانت بمثابة الدافع لبنك الكويت المركزي نحو تطوير أطر رقابية تحوطية للبنوك الإسلامية تتماشى مع أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية ومجلس الخدمات المالية الإسلامية المشتقة منها تلك الأطر، ومن ثم تيسير عمليات إنشاء مزيد من البنوك الإسلامية على أساس محكم ومستدام.

محمد الهاشل

■ توفر الخدمات المالية الإسلامية على نطاق أكبر يدعم الشمول المالي وزيادة دخول الأسوق

■ صندوق النقد الدولي يلعب دوراً أساسياً في التمويل الإسلامي وخاصة في إنشاء مجلس الخدمات المالية الإسلامية

خلال الأشهر التسعة الأولى من العام

بنك الخليج الدولي يحقق أرباحا بلغت 64,7 مليون دولار

جمال السحيمي

حقق بنك الخليج الدولي صافي ارباح موحدة بلغت 64.7 مليون دولار بعد استقطاع الضرائب، خلال الشهور التسعة الأولى من هذا العام المنتهية في 30 سبتمبر 2015، مقارنة بارباح نفس الفترة من العام الماضي التي بلغت 72.7 مليون دولار. وبلغ صافي الربح بعد استقطاع الضرائب خلال الربع الثالث من العام 17.4 مليون دولار.

بلغ إجمالي الدخل 223.8 مليون دولار، بزيادة مقدارها 23.1 مليون دولار أو مايعادل 12 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، مع زيادة في كافة فئات الدخل باستثناء الدخل من الإيرادات الأخرى. وتعكس الزيادة في كل فئات الدخل الأساسية النجاح المتزايد في تنفيذ استراتيجية البنك الجديدة الهادفة إلى تعزيز بنك الخليج الدولي كبنك رائد في تقديم الخدمات المصرفية الشاملة التي تركز على العملاء. وجاءت الزيادة في إجمالي الدخل بمقدار فاق الزيادة في إجمالي المصروفات التي بلغت 15.8 مليون دولار والمرتبطة بتطوير خدمات بنك الخليج الدولي الجديدة المبتكرة للأفراد. ولقد نتج عن ذلك ارتفاع صافي الدخل قبل احتساب المخصصات واستقطاع الضرائب إلى 7.3 ملايين دولار أو ما يعادل 9 بالمائة.

بلغ صافي دخل الفوائد للأشهر التسعة الأولى من هذا العام 139 مليون دولار، بارتفاع قدره 22 مليون دولار أو ما يعادل 19 بالمائة مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي. وتعكس هذه الزيادة في صافي الدخل زيادة في حجم القروض خلال الأشهر التسعة الأولى حيث استمر البنك بنجاح في إعادة توجيه أنشطة الإقراضية بالتركيز على تعزيز علاقاته مع الشركات الكبيرة والمتوسطة عوضاً عن صفقات تمويل المشاريع والتمويل الهيكل طويل الأجل. وبلغ الدخل من الرسوم والعمولات 52.4 مليون دولار بزيادة 2.0 مليون دولار أو ما يعادل 4 بالمائة قياسا على مستواه في العام السابق، بما يشكل حوالي ربع إجمالي الدخل. وتعزى هذه الزيادة المحسوبة على أساس ستوي إلى استمرار نجاح التوجه الإستراتيجي لبنك الخليج الدولي بالتركيز على المنتجات والخدمات المالية المقدمة للعملاء والغير مرتبطه بالاصول ودعم احتياجات العملاء للتمويل التجاري. وبلغ الدخل من النقد الاجنبي 15.8 مليون دولار بزيادة 0.7 مليون دولار أو ما يعادل 5 بالمائة مقارنة مع نفس الفترة من العام السابق. وشكل الدخل من النقد الاجنبي لغلبية الإيرادات من الأنشطة الموجهة للعملاء. وبشكل خاص الإيرادات من المنتجات الهيكلية التي صممت لتساعد العملاء في التحوط من المخاطر المترتبة من تقلبات الاسواق. وبلغت قيمة ايرادات المتاجرة 4.9 ملايين دولار بزيادة بمقدار 1.4 مليون دولار عن مستواه في العام السابق. ويتكون العائد من عمليات المتاجرة بصورة رئيسية من أرباح الاستثمار في الصناديق التي يديرها بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود، وهو شركة تابعة لبنك الخليج الدولي مقرها في لندن ومن الدخل من مشتقات أسعار الفائدة المتعلقة بالعملاء. كذلك بلغت الإيرادات الاخرى 11.7 مليون دولار في الأشهر التسعة الأولى من العام مقارنة بمقدار 14.7 ملايين دولار لنفس الفترة من العام الماضي. ويعزى الفرق الى ان الايرادات الاخرى للسنة الماضية شملت دخلا استثنائيا لمرة واحدة قدره 3 ملايين دولار من استرداد قرض صنف هالكا وتم شطبه سابقا. أما باقي الإيرادات الأخرى خلال الفترة، فتكونت بشكل أساسي من أرباح الاستثمارات في الأسهم. وبلغ إجمالي المصاريف 138.3 مليون دولار خلال الشهور التسعة الأولى من هذا العام بزيادة بلغت 15.8 مليون دولار أو ما يعادل 13 بالمائة بنفس الفترة من العام الماضي. وتعزى هذه الزيادة الى استمار بنك الخليج الدولي المتواصل في تطبيق مبادراته الجديدة المتعلقة بخدماته مصرفية لأفراد. وبلغت مخصصات تغطية القروض 19.6 مليون دولار مقارنة بمقدار 7.3 ملايين دولار في العام السابق. وبلغت قيمة الأصول الموحدة للبنك في نهاية الربع الثالث من هذا العام 23.9 مليار دولار بزيادة مقدارها 2.6 مليار دولار أو ما يعادل 12 بالمائة مقارنة بنهاية العام السابق. و تميزت أصول البنك في نهاية شهر سبتمبر 2015 بمستوى عال من السيولة. و بلغ حجم النقد والأصول السائلة الأخرى والودائع قصيرة الذى 9.5 مليارات دولار وهي تمثل نسبة عالية بلغت 40 بالمائة من اجمالي الأصول. وبلغ حجم الأوراق المالية الاستثمارية في 30 سبتمبر نحو 4.2 مليارات دولار، وهي تتالف اساسا من سندات دين عالية التصنيف والسيولة صادرة عن مؤسسات مالية عالمية ومؤسسات القيمية شبه حكومية. أما حجم القروض والسلف فبلغ 9.5 مليارات دولار محققا ارتفاعا قدره 1.6 مليار دولار أو 20 بالمائة عن مستواه في نهاية عام 2014 الذي يعكس متانة العلاقات الائتمانية الجديدة مع الشركات الكبيرة والمتوسطة. وحصل تعزيز اضافي لهيكل تمويل البنك خلال الأشهر التسعة الأولى من 2015، حيث ارتفعت ودائع العملاء بمقدار 2.6 مليار دولار. ونتيجة لذلك أصبحت ودائع العملاء تشكل نسبة 91 بالمائة من إجمالي الودائع. وارتفعت قيمة الأوراق المالية المباعة بموجب اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 0.8 مليار دولار خلال الأشهر التسعة الأولى من هذا العام لتصل إلى 1.4 مليار دولار في 30 سبتمبر 2015. وتعكس الزيادة في اتفاقيات إعادة الشراء مبادرة إستراتيجية ترمي لتمويل الجزء الأكبر من محفظة الاستثمار في الأوراق المالية عن طريق اتفاقيات إعادة الشراء بغية تقليل التكاليف المتعلقة بالتمويل. وإلى ذلك يعزى انخفاض بمقدار 1.0مليار دولار في التمويلات التي لها أولوية السداد إلى حلول موعد استحقاق إصدار من السندات المقومة بالريال السعودي، في حين يعكس انخفاض بمقدار 0.3 مليار دولار في التمويلات الثانوية عملية سداد مبكر لسندات الدين التي كانت مستحقة الدفع في سبتمبر 2015. ويوضح الوضع التمويلي الممتاز لبنك الخليج الدولي مدى الثقة التي يتمتع بها البنك لدى العملاء والأطراف الأخرى بفضل قوة مساهميه ومتانة وضعه المالي. وفي خلال الربع الثالث من العام الجاري بلغت نسبة كل من الملاءة المالية الكلية وفقاً لمتطلبات اتفاقية بازل الثالثة ونسبة ملاءة الفئة الأولى من رأس المال مستوى عاليا بلغ 17.3 بالمائة و16.4 بالمائة على التوالي. يذكر أن بنك الخليج الدولي مملوك من قبل دول مجلس التعاون الخليجي الست. وتعود ملكية غالبية أسهمه إلى صندوق الاستثمارات العامة في المملكة العربية السعودية (97.2 بالمائة). وبالإضافة الى الشركتين الرئيسيتين التابعتين له، بنك الخليج الدولي (المملكة المتحدة) المحدود وجي آي بي كابيتال، يوجد لدى البنك فروع في لندن ونيويورك والظهران والرياض وجدة وأبو ظبي، كما يملك البنك ايضا مكاتب تمثيلية في دبي وبيروت.

النتائج أعطت دفعة إيجابية للسوق

العون: تراجعات مؤشرات البورصة «معقولة ومنطقية»

تراجعت المؤشرات الكويتية الثلاثة في نهاية تعاملات أمس بشكل جماعي، وبنسب متفاوتة، حيث انخفض السعري بشكل طفيف وبنسبة بلغت 0.01%، كما تراجع الوزني وكويت 15 بنسب بلغت 0.43% و0.51% على الترتيب.

وتعليقاً على جلسة أمس، قال المحلل الفني لأسواق المال- نواف العون «تراجعت المؤشرات الرئيسية الثلاثة لسوق الكويت للأوراق المالية في جلسة أمس خاصة بعد أن وصل المؤشر السعري إلى مستوى المقاومة 5793 نقطة، والذي لامسه في جلسة الأمس وأمس في بداية التداول، الأمر الذي جعل هذا التراجع مستحقا بعد أن أنهكت المؤشرات لمساعده هذا التراجع لأخذ انفاسه مرة أخرى ومحاولة اختراقها مجددا في الجلسات القادمة. والمتوقع أن تكون خلال هذا الأسبوع وهو أمر يعطي دفعة لتحقيق مستويات جديدة تفوق أعلى مستوى تم الوصول له في شهرين عند 5815 نقطة، والتي إن تم تجاوزها نصل إلى 5906 نقاط، وهو مستوى في غاية الأهمية فقد تكون آخر نقطة يتم استهدافها لمعاود المؤشر السعري إدراجه هبوطا ليحقق قيعانا سعرية جديدة من الممكن ان تكون ادنى من قاع الأزمة 5618 نقطة، وهو السيناريو الأرجح حاليا ما لم يتم تغييره في حال تجاوز مستوى 5906 نقاط للوصول إلى أهداف من شأنها ان تغير السيناريو الفني للموجات التي نتوقع تشكلها».

وقال «العون» إن تراجعات جلسة أمس كانت معقولة ومنطقية خاصة أنها أتت بشكل محدود لمستويات الدعم اللحظية عند 5760 نقطة، والدعم الأهم 5725 نقطة، والذي إن تم كسره ستتضاءل نسبة الوصول إلى الأهداف الموضوع والتي قد تطرقنا لذكرها مسبقا.

وأضاف: «إلا أن النتائج المالية والبيانات الفصلية المعلنة للشركات التشغيلية القيادية والبنوك كانت إيجابية بنسبة جيدة ومعقولة تعطي دلالة على أن القيمة السوقية لبعض أسهم تلك الشركات تعتبر مُغرية وغير عادلة وتستحق الدخول. وهو ما اتضح لنا من خلال عمليات الشراء والدخول التدريجي على هذه الأسهم في جلسات الأسبوعين الماضيين، وما وصلت إليه السيولة والأحجام في جلسة الأمس يعتبر أمراً جيداً ويدل على استمرارها حتى إعلانات نهاية السنة المالية مستهدفين بذلك الأرباح والتوزيعات التي سيتم الإعلان عنها من قبل تلك الشركات».

أمّا المؤشر الوزني، وبحسب «العون»، فما زال يعاني من المقاومة 396 نقطة، والتي يحاول جاهدا تجاوزها لمواصلة الصعود للعودة إلى مستوى 408 نقاط، وهو الهدف القائم لحركة المؤشر الوزني برعاية الأسهم القيادية والبنوك. أمّا في حال التراجع سيكون الدعم 388 نقطة حاضراً لتماسك المؤشر وعدم انزلاقه كي لا يصل إلى الدعم الأقوى والأهم عند 380 نقطة، والذي إن تم كسره سيكون هناك استنزاف لمسلسل الهبوط لمستويات متدنية تصل إلى 360 ثم 336 نقطة، وهو أمر غير مُرجح في الوقت الحالي.

فيتش تثبت تصنيف «بيتك» عند «A+» مع نظرة مستقبلية مستقرة

ثبتت وكالة فيتش للتصنيفات الائتمانية تقييم بيت التمويل الكويتي "بيتك" على المدى الطويل عند "A+" مع نظرة مستقبلية مستقرة، مؤكدة الثقة في قدرة "بيتك" على الوفاء بالتزاماته والقوة المالية التي يتمتع بها بالإضافة إلى تعدد مصادر الدخل والملاءة، ومتانة الوضع المالي بشكل عام.

وذكرت الوكالة في تقريرها ان تقييم الملاءة المالية ل "بيتك" يستند الى قوة العلامة التجارية الإسلامية، والمركز الريادي القوي في السوق، بالإضافة إلى التنوع الجغرافي الجيد للانشطة، والربحية ومستويات الرسملة والسيولة القوية، مع امكانية الحصول على دعم من المساهمين.

وأكد التقرير أن "بيتك" بنك رائد، يقود صناعة متنامية من حيث القيمة وحجم المنتجات، ومساهم رئيسي في مسيرة تطوير صناعة الصيرفة الإسلامية، وعلاوة على المساهمة الحكومية في البنك، فانه يستفيد النسبة الأكبر من الودائع خاصة من الافراد على مستوى السوق، مما يوفر أرضية صلبة من الدعم الحكومي والثقة من العملاء.

وذكرت الوكالة ان خطط الإنفاق الرأسمالي الحكومية ستعمل على مقابلة أي ضغوط تأجمة عن انخفاض اسعار النفط من شانها التاثير على اداء البنوك الكويتية، او الحد من مدى استفادتها من البيئة التشغيلية المستقرة بشكل جيد، مشيرة الى ان الحكومة اسندت بالفعل العديد من المشاريع الكبرى وتمويلها عام 2014 و 2015، مما يتضمن فرصا كبيرة لنمو القطاع المصرفي.

ونوهت الوكالة بانه نظرا للجهود المتواصلة من ادارة "بيتك" لتحسين جودة الاصول وتخفيض معدلات التمويلات غير المنتظمة مع استمرار السياسة الاحترازية ممثلة في تكوين الاحتياطيات والمخصصات الوقائية طبقا لتعليمات الجهات الرقابية، وباعتبار "بيتك" بنكا رائدا في قطاع الخدمات المصرفية للافراد، فان مستويات التركيز على العملاء تعتبر منخفضة، مما يجعله اقل عرضة لمخاطر الاحداث. كما أن قاعدة التمويل لدى "بيتك" قوية وتتكون الى حد كبير من ودائع العملاء الأفراد.

البدر يستقبل وزير مالية جمهورية باكستان

استقبل مدير عام الصندوق الكويتي عبد الوهاب البدر، وزير مالية جمهورية باكستان محمد عشق دار، وسفير جمهورية باكستان بالكويت محمد اسلام خان، والوفد المرافق لهما، حيث بحث الجانبان سبل التعاون المشترك والعلاقات بين البلدين.

هذا وقد حضر الاجتماع نائب مدير عام الصندوق هشام الوقيان، ومساعد المدير الإقليمي لدول شرق وجنوب آسيا والمحيط الهادي اياد الفريللي.

الجدير بالذكر ان الصندوق الكويتي للتنمية كان قد قدم 17 قرضا لجمهورية باكستان بقيمة حوالي129 مليون دينار كويتي أي ما يعادل تقريبا438مليون دولار.